

السياسة الخارجية السعودية



د. أيمن الدكتور

عبدالله سعود القبايع

صدر الكتاب الذي تعرض له منذ
فكرة ، وهو الكتاب الثاني للمؤلف حيث
كان كتابه الأول حول : السعودية
والنظمات الدولية ، وقد صدر عام
١٩٨٠ م .

عرض وتحليل :

• د . عبدالله حسن الأشعل •

ويقع الكتاب الجديد في ما ينيف على الخمسمائة صفحة بقليل بما في ذلك ما يقرب من خمس عدد صفحاته للفهرس والمقدمة والملاحق والمراجع .

ويضم الكتاب اثني عشر فصلا . في الفصل الأول عكف المؤلف على دراسة السياسة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها ومناهج دراستها وهي المنهج التحليلي والأيدولوجي والمقارن . أما العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية فقد أورد المؤلف منها عشرة عوامل هي الموقع الجغرافي الذي يتطلب قوة للدفاع عن الأراضي المترامية الأطراف ، والموارد الطبيعية وأهمها البترول ، والقدرة الصناعية والعسكرية والتكنولوجيا حيث بدأ تشجيع الصناعات الوطنية ونقل التكنولوجيا وتنويع العوائد ، رغم استمرار الاعتماد على مصادر السلاح الغربية وإن كان مشروع التوازن الاقتصادي الذي أورد المؤلف تفصيلات كثيرة عنه ومشروع درع السلام المرتبط به قد أسهم في تطوير عملية نقل التكنولوجيا في المجال الدفاعي . ومن هذه العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية عامل السكان ، حيث يقدر سكان المملكة عام ١٩٨٥ بحوالي ٩١/٢ مليون نسمة مقارنا بـ ٥١/٣ مليونا عام ١٩٦٥ م مشيرا إلى أن نسبة الزيادة السنوية قد ارتفعت من ١,٩ ٪ عام ١٩٦٥ م إلى ٣,١ ٪ عام ١٩٨٥ م . ولم يوضح المؤلف انعكاسات عامل السكان على السياسة الخارجية بعد تفصيله لتطوير السكان . وهناك عامل العقيدة الدينية حيث الإسلام هو الركيزة الأساسية للتشريعات والحياة .

أما نقل التاريخ كما يسميه المؤلف ، فيعني لديه إحساس الأسرة السعودية بمسؤولية المحافظة على السلطة وضمان استقرارها لخدمة المواطنين ونشر العقيدة الإسلامية . وأما الانتهاء العربي الإسلامي للسعودية كعامل مؤثر في سياستها الخارجية فلا يرى المؤلف أي تعارض بين السياسة السعودية في العالمين العربي والإسلامي وأن ما يميزها عن أقطار هذين العالمين هو مكانتها الخاصة التي تسمح لها بدور مؤثر في سياسات هذين العالمين . ويتطرق المؤلف إلى عامل العلاقة السعودية الخاصة مع الغرب فيشرح دولتها مشيرا إلى أن أبرز عقباتها هو الانحياز الأمريكي لإسرائيل . ثم هناك عامل العداء للشوعية الذي لم يمنع الملك عبد العزيز من إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٦ م التي انتهت عام ١٩٣٨ بسحب البعثة الدبلوماسية السوفيتية من جدة .

ويورد المؤلف عددا من القوى والقطاعات التي يرى أنها مؤثرة في صنع السياسة الخارجية السعودية وهي النخبة الملكية ، علماء الدين ، الدبلوماسيون المحترفون ، أجهزة جمع وتحليل المعلومات ،

التكنوقراطيون ، المثقفون وأساتذة الجامعات ، رجال الأعمال ، ثم قطاع الصحافة والإعلام حيث يرى المؤلف أنه يقوم « بدور مساند لاتجاهات الحكومة في الداخل والخارج » .

وفي الفصل الثاني تناول المؤلف تطور السياسة السعودية والنظام العربي السعودي مستعرضاً تاريخ محاولات إقامة الدولة السعودية منذ عام ١٩٤٤ م ، مركزاً على السياسة السعودية في عهد الملك عبد العزيز وخاصة منذ سيطرته على الرياض في عام ١٩٠٢ م حتى « تحرير الحجاز » .

وأشار المؤلف إلى استمرار مبادئ السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سعود تجاه البلاد العربية والجامعة العربية والعالم الإسلامي والأمم المتحدة ، وسياسة الملك فيصل أيضاً الذي رحب بفكرة المؤتمرات العربية الإسلامية لتحسين علاقاته بالدول العربية المعتدلة ، واهتمامه بالقضية الفلسطينية ، ورفع شعار التضامن الإسلامي . ولم تغير السياسة السعودية عن ذلك في عهد الملك خالد ، ثم تطورت خطوط هذه السياسة على النحو الذي فصله المؤلف في عهد الملك فهد حيث عمدت السعودية إلى التوفيق في التناقض العربي والإسلامي ، ودعم الأمم المتحدة والتعامل مع الأزمات الدولية المتفجرة بحكمة مكنت السعودية من أن يكون لها دور متميز في حل الصراعات الإقليمية والدولية .

وعند المؤلف **الفصل الثالث** لتحليل أهداف السياسة الخارجية السعودية في أربع دوائر هي الدائرة الخليجية ، والعربية ، والإسلامية ثم المحيط الدولي .

ففي الخليج ، للسعودية مصالح استراتيجية ونفعية وروابط عائلية تجعل هدف الاستقرار فيه منطقاً لسياستها . واستعرض المؤلف جانباً من المواقف السعودية تجاه القضايا العربية لتحقيق التلاحم العربي ، وكذلك التضامن الإسلامي في النطاق الإسلامي .

خصص المؤلف **الفصل الرابع** لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية السعودية حيث عالج أجهزة صناعة السياسة الخارجية في السعودية بعد تقديم نظري للموضوع ، وهي الملك الذي يتمتع بسلطات نابعة من كونه رئيساً للدولة ورئيساً للوزراء وفقاً للنظم السعودية ، ثم مجلس الوزراء الذي يضم إلى جانب الملك نائبين ، ووزراء دولة ومستشاري الملك ، ثم وزارة الخارجية التي أنشئت عام ١٩٣٠ م كأولى وزارات الدولة ، وأجهزة المفاربات . وعالج المؤلف دور بعض المؤسسات غير الرسمية في عملية صناعة القرار في السعودية مثل النخبة الملكية ورجال الأعمال والمجالس واللقاءات المفتوحة بين كبار المسؤولين وقطاعات الشعب المختلفة وأوضح المؤلف أن اتخاذ القرار في السياسة الخارجية السعودية ، يمر بثلاثة مستويات هي الملك وولي عهده ، مجلس الوزراء ثم وزارة الخارجية التي تقوم بمهمة التنفيذ ، وذلك كله في ضوء مراعاة القضايا المهمة التي تحكم القرار وأهمها العقيدة الإسلامية والأمن الوطني والالتزام السعودي بالقضايا العربية والإسلامية .

أما الفصل الخامس فيعالج وسائل وأدوات الدبلوماسية السعودية منذ عهد الملك عبد العزيز ومن أعقبه من أمثاله ، ويتوسع هذا السائل وسط التغيرات في الظروف السياسية والإقليمية والعالمية ، مركزا على وسائل الدبلوماسية الاقتصادية (مشيرا إلى المساعدات الخارجية السعودية من خلال الصندوق السعودي للتنمية المنشأ عام ١٩٧٤ م الذي قدم المؤلف معلومات إضافية عنه وعن عملياته حتى عام ١٩٨٥ م وعن طريقه احتلت السعودية المركز الأول في العالم من حيث مساعداتها للدول النامية) .

وهناك أيضا الوسائل الإعلامية والدعاية التي تقوم بها وزارة الإعلام منذ نشأتها عام ١٩٦٣ م والبعثات الثقافية والإعلامية في الخارج ، ثم الوسائل العسكرية مشيرا إلى حالات استخدام القوات المسلحة السعودية مع اليمن عام ١٩٣٤ م وفي فلسطين عام ١٩٤٨ م وخلال العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ م ، وعام ١٩٦١ م لدعم استقلال الكويت وغيرها . ولذلك لا تنال الحكومة في تعزيز القدرات العسكرية .

وإذا كانت الفصول الخمسة الأولى قد اهتمت بالجانب النظري فيمكن القول إن الفصول الخمسة التالية قد اهتمت بالجانب التطبيقي .

ففي الفصل السادس عالج المؤلف علاقات السعودية العربية خاصة مع دول الخليج العربي حيث العلاقات نظرب في جذور التاريخ مع هذه الدول التي بعضهم معها مجلس التعاون .

وكذلك أفاض المؤلف في تاريخ العلاقات السعودية اليمنية والمصرية حيث أشار إلى أزمة العلاقات في عهد الملك فؤاد ثم تولى العلاقات في عهد الثورة ، ثم توتر العلاقات المصرية السعودية إبان انفصال سوريا وتطبيق القرارات الاشتراكية في مصر وما أعقب ذلك من صدام سياسي وعسكري بسبب الثورة اليمنية الذي أنهته اتفاقية جدة مشيرا إلى الدور الحيوي الذي لعبته السعودية في حرب أكتوبر ومعارضة السعودية لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لكنه يقرر أن العلاقات المصرية السعودية تمر بمرحلة تحسن واضح ومتزايد منذ تولي الرئيس مبارك .

واهم المؤلف بتطور العلاقات السعودية العراقية حيث سويت مشكلة الحدود بين البلدين في اتفاقية الخمرة عام ١٩٢٢ م ، وبروتوكولات العطر المكملتها والبروتوكولات في المن وما أعقب ذلك من اتفاقات مختلفة لم تقلح في تطوير التعاون بين البلدين . وعارضت السعودية حلف بغداد كما لم تؤيد نظام قاسم الشيعي وأيدت الكويت ضد تهديداته . ولم تحلف السعودية موقفها في الحرب العراقية الإيرانية القائم على نيل العدوان ، ودعم فرص السلام واحترام القوانين الدولية .

وقدم المؤلف الحلفية التاريخية للعلاقات السعودية الأردنية مرورا باتفاقية حذاء سنة ١٩٢٥ م بشأن الحدود بين نجد وشرق الأردن ، واعتراف الأمير عبد الله عام ١٩٣٣ م بالملكة العربية

السعودية ، عقب اتفاقية القدس بشأن الصداق وحسن الجوار حيث تولقت بمرور الأيام علاقات البلدين حتى الآن .

أما العلاقات السعودية مع سوريا ولبنان فقد أشار المؤلف إلى دعم السعودية لاستقلالهما وعضوبتهما في الجامعة العربية وتطوير علاقاتها بهما . ويرى المؤلف أن السعودية تعتبر سوريا عنصراً مؤثراً في السياسة العربية آمليين أن يتسجم مع الأهداف العربية لكنه يرى أن الموقف السوري من الحرب العراقية الإيرانية وعلاقاتها بإيران يثير جدلاً واسعاً ويحتل خروجاً عن الخط العام لميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك خاصة بعد تحفظ سوريا على الفقرة المتعلقة ، بإدانة العدوان الإيراني على العراق ، من قرارات المؤتمر الخامس والثلاثين لوزراء الخارجية العرب عام ١٩٨٦ م (تحفظت أيضاً ليبيا والجزائر واليمن الجنوبي) . ويقرر المؤلف في هذا الصدد أنه مع أن ، السعودية تدرك جيداً طبيعة وأسباب الخلافات السورية العراقية إلا أنها لا تشاطر السوريين موقفهم من النظام الإيراني الذي ما يزال يحتل جزءاً من الأراضي العراقية ويهدد سلامة وأمن الدول الخليجية ، (ص ٢٨٢ - ٢٨٣) .

كذلك أفاد المؤلف في مواقف السعودية تجاه القضية الفلسطينية منذ بوادر نشأتها وجهود الملك عبد العزيز في هذا الصدد وكذلك جهود خلفائه حتى اليوم مشيراً إلى عطة فاس القائمة على المبادرة السعودية .

وكان للسعودية دور في مساندة دول المغرب العربي في السعي ليل استقلالها ، كما تقيم المملكة علاقات وثيقة معها .

وفي الفصل السابع عالج المؤلف علاقات السعودية بالعالم الإسلامي مشيراً إلى الدور الإسلامي والمكانة التي تحتلها السعودية في العالم الإسلامي انطلاقاً من التزامها بالشريعة وخدمتها للأماكن المقدسة ولذلك قامت سياستها على تحقيق التضامن الإسلامي منذ عهد الملك عبد العزيز حتى الآن كما كان الملك فيصل يرى في الشيوعية والصهيونية والاممية خطراً على الأمة الإسلامية ، وكان يقسم العالم على أساس اقتراب دوله أو بعدها عن وحدانية الله ، وكان له دور في إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي والهيئات التابعة لها ، والعمل من أجل قضية القدس ، كما أن المساعدات الاقتصادية السعودية تستهدف ترسيخ التضامن الإسلامي .

وتناول الفصل الثامن العلاقات السعودية الأوروبية فبدأ بالعلاقات السعودية البريطانية التي احتلت جزءاً كبيراً من تاريخ السعودية بحكم وجود بريطانيا في الخليج واتصلت بشكل أو بآخر بتراحل توحيد الجزيرة ولذلك أقام الملك عبد العزيز علاقات وثيقة مع بريطانيا خدمة كفاحه مشيراً إلى توتر العلاقات البريطانية - السعودية لمدة طويلة بسبب النزاع حول البويري ، وسبب العدوان على مصر . ثم تناول العلاقات السعودية الألمانية منذ أول اتصال بينهما عام ١٩٢٨ م ومعاهدة الصداقة عام ١٩٢٩ م ، وتابع

حلفاء الملك عبد العزيز سياسة الصداقة مع ألمانيا وتوثيق العلاقات في مختلف المجالات . أما فرنسا فقد اعترفت بالسيطرة على الحجاز عام ١٩٢٦ م وعقدت أول معاهدة صداقة مع الملك عبد العزيز عام ١٩٣١ م ، لكن اشترك فرنسا في العدوان الثلاثي أدى إلى قيام السعودية بقطع العلاقات معها ثم توثقت العلاقات بفضل موقف ديمول المعادي للعدوان الإسرائيلي .

ورغم معاداة إيطاليا للملك عبد العزيز بسبب منافستها لليبانيا فقد اعترفت بالملكية العربية السعودية وأبرمت معها معاهدة صداقة كانت أساسا في تطور العلاقات فيما بعد ، لكن العلاقات جمدت خلال الحرب العالمية الثانية واستأنفت بعدها في حط يراني متطور .

أما في **الفصل التاسع** فقد تناول المؤلف العلاقات السعودية الأمريكية التي بدأت في وقت متأخر لأسباب تعود لظروف البلدين وتبسطت في البداية باستخراج البترول ثم تطورت إلى المجالات السياسية والتسليح والمجالات الاقتصادية ولكن هذه العلاقات شهدت توترات كثيرة بسبب الاختلاف بين الموقفين الأمريكي والسعودي من الصراع العربي الإسرائيلي . ولعل الملك خالد قد أصاب كيد الحقيقة عندما أشار إلى هذا العائق بقوله : « إذا كان أصدقاؤنا لا يستطيعون إقناع إسرائيل بقبول الحق العربي فإننا نتوقع من أصدقاؤنا ألا يحاولوا إقناعنا بقبول الباطل الإسرائيلي » .

ثم تناول المؤلف في **الفصل العاشر** العلاقات السعودية السوفيتية مشيراً إلى أن موسكو كانت أول من اعترف بالملك عبد العزيز بعد سيطرته على الحجاز وتبادلت معه العلاقات الدبلوماسية إلى أن سحبته عنها الدبلوماسية عام ١٩٣٨ م ، كذلك استعرض اتهامات موسكو المتصلة بإقامة هذه العلاقات آملياً أن تسوي موسكو القضية الأفغانية وهي على ما يبدو العقبة الوحيدة في هذا المجال .

واستعرض المؤلف في **الفصل الحادي عشر** سياسات السعودية النفطية منذ اكتشاف البترول فيها منذ عام ١٩٣٨ م ، وتطور هذه السياسة بقبول شركة أرامكو عام ١٩٥٠ م مبدأ مناصفة الأرباح وحذرت حذوها دول الخليج الأخرى ، ثم تغيرت الصورة مع نشأة الأوبك عام ١٩٦٠ م التي عاхضت حرباً عنيفة ضد الشركات البترولية وتحكمت في أسعار البترول مشيراً إلى ثقل السعودية وأهمية موقفها داخل الأوبك والمساعدات التي قدمتها للدول الشامية مستفيدة من عوائد البترول حيث بلغت نسبة هذه المساعدات إلى الناتج القومي أعلاها وهي ما يقرب من ٨ ٪ عام ١٩٧٥ م ، فضلاً عن استخدام أعداد وفيرة من العمالة العربية والآسيوية إليها . ودافع المؤلف عن اتهام وجه للمملكة بأنها تتسبب في أزمة الأسعار الحالية ، وعن سياساتها بعيدة النظر في هذا المجال .

أما عن آفاق المستقبل بالنسبة للسياسة السعودية ، فقد خصص لها الفصل الثاني عشر والأخير مستعرضاً تلك الآفاق في ضوء تصوره لمستقبل العوامل الداخلية المرتبطة بحركة السكان والظواهر الاجتماعية الأخرى ، وتغير أحوال العرض والطلب العالمي على البترول . وينتهي المؤلف في هذا الصدد إلى توقع أن

تكون السعودية الدولة العربية الأولى عام ٢٠٠٠ في مجالات البرول والاستخدامات التكنولوجية الحديثة ،
بمساعدها في ذلك سهولة عملية التحول الاجتماعي والنسجام هيكلها وقيمها الاجتماعية ، وارتفاع مستوى
التربط والتكامل في البنية الاجتماعية والسياسية ، وتمتعها بالاستقرار السياسي مما يمكنها من تحقيق مكانة
بارزة بين الأمم .

ملاحظات ختامية :

يعد الكتاب أول دراسة شاملة عن السياسة الخارجية السعودية بقلم سعودي ، ولاشك أن
أهمية السعودية قد دفعت العديد من الباحثين وخاصة الأجانب إلى تناول جوانب هذه الأهمية ، سواء
ما اربط بأوضاعها الداخلية أو علاقاتها الخارجية . ولقد أدرك المؤلف منذ البداية أهمية العمل الذي
يقوم به ، إلا أننا مع تقديراتنا الكبيرة لجهده ، فإننا نشعر أن من أهم مزايا هذا العمل أنه سيفتح الباب
فعلاً أمام محاولات جديدة لكي تفي الموضوع ما يستحق من العناية .

ويحمد للمؤلف أنه رجع إلى عدد كبير من النقات لمعالجة الموضوع ، ولكن تشعب الموضوع
وأهميته قد تركا في كثير من الوجوه مجالاً للمستزيد .

ولما كان الكمال لله وحده وإهتماما ببناء المؤلف في مقدمة الكتاب وترجيح بملاحظات
الباحثين ، فإنني آمل أن تخلص طبعاته المقبلة من بعض الهفوات وأقصها .

١ - عند معالجة سياسة السعودية في العالم الإسلامي ، جاءت المعالجة أقل بكثير مما يستحقه هذا
الموضوع الحيوي ، إذ البعد الإسلامي في نظرنا هو محور السياسة الخارجية السعودية بأكملها .

٢ - خلط المؤلف بين منظمة المؤتمر الإسلامي ورابطة العالم الإسلامي ، واستشهد ببحث
الأستاذ /عبد الله سدي الذي وقع في الخطأ نفسه (٣١٣ - ٣١٥) ولاشك أن أفراد معالجة خاصة
لحوقف السعودية ومساندتها للمنظمتين وتقديم معلومات كافية عنهما للقارئ أمر لا غنى عنه في هذا
المقام .

٣ - لا شك أن المؤلف يعلم أن إيراد مقتطفات مطولة بالغة الإنجليزية دون ترجمتها لا سيما في صلب
النص ، مهما كانت أهميتها في سياق الموضوع ، أمر يخالف أصول البحث العلمي ، وينطبق ذلك أيضا
على المعلومات الكثيرة التي أوردها والمنظمة نصوص بعض الاتفاقيات الدولية ثم بيان الدول التي
تبادلت التمثيل الدبلوماسي مع السعودية وغيرها .

٤ - كذلك نأمل أن يفيض المؤلف في الطبعة القادمة في تأصيل الدور السعودي في الصراع العربي
الإسرائيلي ، وفي جمع الصفوف العربية ، وفي مجلس التعاون الخليجي .

وأخيرا فني الكتاب أعطاء لغوية كثيرة يحتاج معها الكتاب إلى مراجعة لغوية شاملة في طبعه
القادمة إن شاء الله ■